

سياسة خصخصة مؤسسات القطاع العام العربي عبر قناة الأسواق المالية العربية
-المبررات وشروط النجاح من خلال بعض التجارب-
د. عبد اللطيف بلغرسة + أ. صالح صبرينة
جامعة عنابة

| | |
|--|---|
| <p>abstract</p> <p>This research deals with one of the most important contemporary matters, particularly for the Arab countries, which is privatization. Following the negative results of the public sector performance in many fields, we find that most of governments tend to increase the private sector contribution to the economical life through privatization of many public projects.</p> <p>This research focuses on studying privatization in terms of explaining its notion, its justifications, the ways which can be followed on privatization, as well as the most important requirements for creating a proper environment for successful privatization process in any economy. Furthermore, it presents some experiments of Arab country on privatization by financial markets channel . Finally, we provide some suggestions and recommendations, which can be useful in the privatization field.</p> <p>Keywords: Privatization policy ; financial markets channel ; success conditions ; some experiments Arab</p> | <p>الملخص</p> <p>تتناول هذه الورقة البحثية دراسة لقضية، تعتبر من أهم القضايا الاقتصادية الحديثة و التي لها أبعاد سياسية و اجتماعية متعددة و متنوعة، خصوصا بالنسبة لإقتصادات البلدان العربية وهي الخصخصة، و تحديدا الخصخصة عبر قناة الأسواق المالية، ذلك أنه بعد تسجيل النتائج السلبية لأداء القطاع العام العربي في كثير من المجالات، نجد أن معظم الدول تتجه إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، وذلك عن طريق خصخصة كثير من المؤسسات و الشركات العمومية .</p> <p>من أجل ذلك ستركز هذه الورقة البحثية على دراسة لموضوع الخصخصة من حيث عرض مفهومها كسياسة من سياسات الإصلاح الاقتصادي ومبرراتها الاقتصادية، كذلك الطرق التي يمكن إتباعها في مجال الخصخصة، بالإضافة إلى أهم المتطلبات لخلق البيئة المناسبة لنجاح برنامج الخصخصة في أي اقتصاد، مع عرض بعض التجارب لبلدان عربية في الخصخصة عن طريق الأسواق المالية، خاتمين البحث بعرض بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في ضوء تطبيق الخصخصة.</p> <p>كلمات مفتاحية: سياسة الخصخصة؛ قناة الأسواق المالية، المبررات ، شروط النجاح ، بعض التجارب العربية.</p> |
|--|---|

أهمية البحث

تتناول هذه الورقة البحثية دراسة لقضية، تعتبر من أهم القضايا المعاصرة، خصوصا بالنسبة للبلدان العربية وهي الخصخصة عبر قناة الأسواق المالية ، ذلك أنه بعد النتائج السلبية لأداء مؤسسات القطاع العام في جل النشاطات الاقتصادية في كثير من بلداننا العربية، نجد أن معظم هذه الدول تتجه إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص الوطني و الأجنبي في الحياة الاقتصادية، وذلك عن طريق خصخصة كثير من المشروعات العامة.

إشكالية البحث

لذلك ستركز ورقتنا البحثية هذه على دراسة لموضوع الخصخصة المتعلقة بمؤسسات القطاع العام في الدول العربية عبر قناة الأسواق المالية، من خلال البحث عن المبررات المسوغة لها كذا من خلال الكشف عن الشروط الضامنة لنجاحها، و هذا من حيث عرض مفهومها كسياسة من سياسات الإصلاح الاقتصادي ومبرراتها الاقتصادية، كذلك الطرق التي يمكن إتباعها في مجال الخصخصة، بالإضافة إلى أهم المتطلبات لخلق البيئة المناسبة

لنجاح برنامج الخصخصة في أي اقتصاد، مع عرض بعض التجارب لبلدان عربية في الخصخصة خاتمين البحث بعرض بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في ضوء تطبيق الخصخصة عبر قناة الأسواق المالية .
أهداف البحث

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استكشاف أسباب ومبررات وشروط نجاح تطبيق برامج الخصخصة عبر الأسواق المالية لمؤسسات القطاع العام، و التي - مؤسسات القطاع العام- ظلت عاجزة عن مقابلة العديد من الالتزامات والتحديات الناتجة عن زيادة الطلب على المنتجات المتعددة و الخدمات المتجددة بقدر مرموق من الجودة و الكفاءة توصلها إلى مصاف المعايير الدولية ذات الصلة ، هذا من جهة ، و كذا تدني مستوى الخدمات المقدمة و المنتجات المقترحة وارتفاع تكلفتها من جهة أخرى

فرضية البحث

تجدر الإشارة إلى أن هذه الورقة البحثية تقوم على "فرضية" عجز الحكومات العربية عن تحقيق نتائج إيجابية عبر الطرق الأخرى للخصخصة غير طريق أو قناة الأسواق المالية، مما يستدعي ضرورة تطبيق و تبني تقنية الخصخصة عبر الأسواق المالية، لكي يتمكن القطاع الخاص الوطني و الأجنبي من لعب الدور المنوط به بكفاءة واقتدار ، إذ هناك ظروف وشروط موضوعية لا بد من توافرها وتحقيقها .

منهج البحث

اعتمدنا في ورقتنا البحثية هذه منهج البحث العلمي من خلال التركيز على المنهج الاستنباطي (انطلاقاً لموضوع البحث) القائم على الإشكالية ، والتحليل، والنتائج، والتقييم لموضوع الدراسة ، مع التأكيد على أهمية المنهج الاستقرائي، خاصة ونحن نهدف في هذا البحث إلى توضيح المبررات و الكشف عن شروط النجاح لموضوع الدراسة و المتمثل في سياسة الخصخصة عبر الأسواق المالية، فضلاً عن استعمالنا للمنهج التجريبي من خلال عرض بعض التجارب ذات الصلة.

محتويات البحث

مقدمة

أولاً: مبررات تطبيق سياسة الخصخصة
1- نشأة و أصول الخصخصة

- 2- تعريف الخصخصة، طرقها وأهدافها
- 3- أسباب و مبررات خصخصة القطاع العام العربي
- 3-1- أسباب متعلقة بهيكلية مؤسسات القطاع العام العربي
- 3-2- أسباب متعلقة بعقلية القطاع الخاص
- 3-3- أسباب متعلقة بخلفية المؤسسات المالية الدولية و الدول المانحة

ثانياً: الخصخصة عبر قناة الأسواق المالية

- 1- الأسواق المالية كأداة لتطبيق سياسة الخصخصة
 - 2- كيفية الخصخصة عبر السوق المالية
 - 3- شروط نجاح الخصخصة عبر الأسواق المالية
- ثالثاً: تجارب الدول العربية في الخصخصة عبر الأسواق المالية
- 1- دور الأسواق المالية العربية في إنجاح عملية الخصخصة
 - 2- حصيلة الخصخصة عبر الأسواق المالية في الدول العربية
- خلاصة و توصيات

مقدمة

ظلت سياسة الخصخصة المتعلقة بمؤسسات القطاع العام في قطاعاته الثلاث الزراعية و الصناعية و الخدمية، محل نقاش من حيث الدواعي و المبررات، كذا من حيث الطرق و التقنيات، ذلك لأن الخصخصة بمعناها الشامل العريض ، من أكثر الموضوعات إثارة للجدل والخلاف بين المؤيدين والمعارضين على مختلف انتماءاتهم ومواقفهم السياسية ، الأكاديمية والمهنية.

وبما أنه ليس من أغراض هذه الورقة البحثية الخوض في تفاصيل هذا الجدل والخلاف إلا أنه من الضروري الإشارة إلى أننا في هذه الورقة البحثية ننتقل من فرضية مفادها أننا نتبنى رأي المؤيدين لخصخصة مؤسسات القطاع العام ، بالتركيز على تقنية أو وسيلة أو طريقة الخصخصة عبر البورصة أو الأسواق المالية.

و انطلقنا في ورقتنا البحثية هذه من الأسباب ومبررات التي ساقطنا إلى الدعوة إلى تبني خيار خصخصة مؤسسات القطاع العام عبر الأسواق المالية ، لما يتضمنه هذا الحل من الشفافية و الكفاءة و الوضوح ، الشيء الذي يعضد مؤيدي الخصخصة من حيث المبدأ الفكري و يطمأن معارضيها من حيث التطبيق العملي.

ذلك أن مؤسسات القطاع العام في كل الدول العربية خاصة ، ومثيلاتها في الدول النامية عموماً ، بل وفي بعض الدول المتقدمة على حد سواء ، تعاني من مشاكل مالية وهيكلية وبنوية وبيئية، وتحديات أخرى تتعلق بالتحويلات الكونية المتسارعة الناتجة عن العولمة واقتصاديات السوق وثورة المعلومات والاتصالات ، حيث ظلت هذه المشاكل والتحديات

تؤرق مؤسسات و شركات و بنوك القطاع العام في الدول العربية وتعيقها ، إن لم تقدها ، عن تقديم خدماتها و القيام بواجباتها تجاه الاقتصاد الوطني تحقيقا للتنمية الاقتصادية ، بكفاءة و جودة في إطار مبدأ الاحترافية و شرط التنافسية.

وأمام هذا العجز في توفير خدمات و منتجات ذات كفاءة عالية ، ولأسباب أخرى عديدة ، سيرد تفصيلها لاحقاً ، اضطرت الحكومات العربية إلى فتح رؤوس أموال شركات القطاع العام أمام موارد و كفاءة القطاع الخاص الوطني و الأجنبي ، للمشاركة في ملكية رؤوس أموالها و إدارة و موجوداتها و توفير الشروط التقنية اللازمة لرفع القدرات التنافسية لها، عبر ما اتفق على تسميته "برامج خصخصة القطاع العام"، وذلك لما يتمتع به القطاع الخاص الوطني والأجنبي من مزايا وإمكانات تؤهله للقيام بهذا الدور الحيوي الهام.

ولكي يتمكن القطاع الخاص من القيام بدور رائد وإيجابي في توفير هذه الخدمات والبنى التحتية ، ومن ثم المشاركة الفاعلة في عملية التنمية ، فهناك شروط موضوعية لا بد من توفرها ، وهي شروط تتداخل فيها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وإدارية تأتي على رأسها ضرورة وجود سوق مالية متطورة تحتوي على جل النشاطات الاقتصادية الدائرة تنفيذها عبر كافة قطاعات الاقتصاد الوطني .

ولكي لا تغرق الدراسة في إطار نظري بحت ، قد لا يعكس الواقع الحقيقي لسياسة الخصخصة عبر الأسواق المالية ، فقد حرص الباحثان على إلقاء الضوء على تجارب بعض الدول العربية ، وهذا مجمل ما ستحاول هذه الورقة تناوله .

كما يؤكد الباحثان و هما يقدمان لورقتهما البحثية هذه، أنهما غير معيان بالخصوص في تعريف الخصخصة و أسبابها و دواعيها و طرقها...، كما أنهما غير ملزمان بالتطرق إلى تعريف و أنواع و دور و مكانز مات...الأسواق المالية، ذلك أن إشكالية هذه الورقة لا تتسع لهكذا تفاصيل .

أولاً: مبررات تطبيق سياسة الخصخصة

سنحاول في هذا العنصر البحث عن منشأ وجذور الخصخصة كمفهوم وسياسة أصبحت قيد التطبيق في معظم أرجاء المعمورة، ثم نتناول تعريف مصطلح خصخصة مؤسسات القطاع العام ، ونعدد صيغها وأهدافها العامة ثم نلامس سلسلة الأسباب والمبررات التي دفعت وما زالت تدفع في اتجاه الخصخصة وهذه يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية تتعلق بمؤسسات القطاع العام في معظم الدول العربية من جهة وديناميكية القطاع الخاص من جهة أخرى وأسباب خارجية تتعلق بالضغوط التي تمارسها المؤسسات المالية العالمية والحكومات المانحة في اتجاه فتح المجال أمام القطاع الخاص للدخول في مجال تملك و تسيير أصول القطاع العام .

1- نشأة و أصول الخصخصة

بما أن مصطلح الخصخصة يعتبر من المصطلحات الحديثة التداول نسبياً في أدبيات العلوم الاقتصادية إلا أنه، قد ملأ الكتب و المجلات و المكتبات بالبحث فيه و الدراسة له، وشغل الناس وأصبح من أكثر الموضوعات إثارة للجدل والخلاف بين مؤيدين ومعارضين داخل الدوائر الحكومية والدوائر الأكاديمية والمؤسسات المالية الدولية، وليس من أهداف هذه الورقة الخوض في مثل هذا الجدل والخلاف، فهي وكما سبقت الإشارة، تتبنى الرأي المؤيد لتطبيق سياسة خصخصة مؤسسات القطاع العام .

وتعتبر كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي بدأت بتطبيق مبادئ الليبرالية الجديدة حين بدأ المحافظون الذين فازوا بالانتخابات في عام 1979م في بريطانيا وفي عام 1980م في الولايات المتحدة (مارغريت تاتشر ورونالد ريغان على التوالي) تطبيق سياسة تحرير الأسواق وحرية تنقل رؤوس الأموال وخصخصة المشاريع الكبرى والخدمات(1) ، وقد اصدر حزب المحافظين البريطاني أول وثيقة تطالب بتطبيق سياسة بيع الأصول العامة التي تملكها الدولة إلى الأفراد وبدأت الخطوات العملية نحو الخصخصة بالتعاقد مع مؤسسات القطاع الخاص لتقديم وتوفير خدمات كانت من صميم مسؤوليات المجالس البلدية والمحلية البريطانية... (2) وانتقلت التجربة إلى بقية الدول الكبرى مثل فرنسا وكندا ثم تبنتها المؤسسات المالية الدولية وأصبحت ظاهرة عالمية.

وعليه يمكن القول أن الخصخصة بمفهومها العصري قد بدأت في سبعينات القرن الماضي وبهذا المفهوم الجديد تكون قد تجاوزت أصولها وجذورها القديمة حينما كانت آلية Mechanism تستخدم لتنفيذ سياسات محددة لتصبح سياسة قائمة بذاتها ولذاتها.

2- تعريف الخصخصة ، طرقها و أهدافها

تعنى الخصخصة في مفهومها الأوسع والأشمل التحول من النظام الذي كان عماده القطاع العام إلى المنهج الليبرالي الذي يعتمد أساساً على القطاع الخاص، أي إدخال قوى السوق إلى اقتصاد الدولة بحيث تقوم الدولة بالتخلي عن الكثير من الأعباء التي كانت تتحملها والأدوار التي كانت تلعبها نتيجة سيطرتها على كافة مفاصل الدولة وذلك عبر إشراك القطاع الخاص، جزئياً أو كلياً، في تحمل هذه الأعباء ولعب تلك الأدوار (3).

وفي سياق هذه الورقة التي تتناول الخصخصة عبر قناة الأسواق المالية ، يمكن تعريف الخصخصة بأنها تعني انتقال الملكية، المسؤولية، التمويل، التشغيل و/أو الإدارة(جزئياً أو كلياً) من مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، عبر قناة و وسيلة البورصة أي تقليص الدور الذي تقوم به الشركات العامة في توفير بعض أو كل المنتجات و الخدمات التي يحتاجها الجمهور.

- ويشمل مفهوم الخصخصة العديد من الصيغ والأشكال نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
- أ- نقل ملكية مؤسسات القطاع العام بالكامل إلى القطاع الخاص.
 - ب- التأجير طويل الأجل للأصول المملوكة للمؤسسة العمومية للقطاع الخاص وفقاً لشروط وأسس تراعي المصلحة العامة.
 - ج- التعاقد على إدارة مؤسسات الملكية العامة من قبل القطاع الخاص مع الالتزام بالشروط المناسبة لحماية المستهلكين واحتفاظ السلطات العمومية بحق المراقبة والمحاسبة.
 - د- تقليص أو تصفية نشاط المؤسسات العمومية التي يثبت عدم جدواها الاقتصادية.
- أما أهداف خصخصة مؤسسات القطاع العام والتي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من برامج معظم الحكومات العربية ومثيلاتها على النطاق العام فيمكن أجمالها فيما يلي:
- أ- تخفيض أعباء الخزينة العامة الناتجة عن الخسائر التي تتكبدها المؤسسات العامة جراء ممارستها لنشاطاتها الاقتصادية .
 - ب- توفير موارد إضافية للحكومة.
 - ج- تشجيع وجذب القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - د- تحسين أداء المؤسسات العمومية التي تحتفظ الحكومة بكل أو جزء من ملكيتها.
 - هـ- تركيز طاقات وموارد الحكومة في وضع السياسات العامة والخطط والبرامج ومراقبة أداء القطاع الخاص.
 - و- تحسين مستوى وفاعلية الأداء وضمان تقديم خدمات ومنتجات ذات جودة وكفاءة عاليتين (4).

3- أسباب ومبررات خصخصة القطاع العام العربي
يورد المدافعون عن خصخصة الشركات العامة في الوطن العربي قائمة طويلة بالأسباب والمبررات التي تدفع في اتجاه تشجيع ودعم هذه السياسة على نطاق واسع ، وسنحاول فيما تبقى من هذا العنصر تناول بعض هذه الأسباب والمبررات بشيء من التفصيل.

3-1- أسباب متعلقة بهيكلية مؤسسات القطاع العام العربي
لا تقتصر التحديات التي تواجه مؤسسات القطاع العام في الدول العربية على شح الموارد المالية المتاحة لها وتناقص الدعم المركزي الذي توفره الحكومة والتي تعيق نشاطها ، بل ظلت الشركات العامة العربية ومثيلاتها في الدول النامية، تعاني من فجوة تتسع باستمرار بين احتياجات وتطلعات المواطنين من جهة وقدرة المؤسسات العربية على الاستجابة لتلك الاحتياجات وتحقيق هذه التطلعات.

وأمام عجزها عن التصدي لهذه المشاكل اضطرت الحكومات العربية وغيرها من حكومات الدول النامية للاستعانة بالقطاع الخاص في حل هذه المشاكل عبر برامج خصخصة مؤسسات القطاع العام.

كما أن معظم شركات القطاع العام العربية تعاني من ضعف بنيوي وهيكلية يتعلق بالروتين والبيروقراطية وسلحفائية الإجراءات وتدني إنتاجية الفرد وضعف الأداء العام والترهل الوظيفي والعطالة أو البطالة المقنعة والفساد الإداري والمالي مما يضعف قدرات هذه الشركات العامة العربية على توفير خدمات بمستوى عال من حيث الكفاءة والجودة والوفرة الأمر الذي يستدعي دعوة القطاع الخاص للمشاركة الفاعلة في تقديم وتوفير الخدمات و المنتجات التي يحتاجها المواطنون.

3-2- أسباب متعلقة بعقلية القطاع الخاص

يتمتع القطاع الخاص بمزايا وإيجابيات عديدة تؤهله لكي يعلب دوراً رائداً في مجال تقديم وتوفير الخدمات و المنتجات العصرية بكفاءة عالية وجودة نوعية متميزة ووفرة تلبي حاجات كافة المواطنين، ذلك أن بيئة العمل في القطاع الخاص تتميز بالديناميكية وسرعة اتخاذ القرار والابتعاد عن الروتين والبيروقراطية، التي يتسم بها القطاع العام كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وهذه وغيرها عوامل ضرورية ولازمة يمثل توفرها حجر الزاوية في تجويد وتسريع وتيرة الأداء والإنجاز.

كما أن القطاع الخاص يمتلك من الوسائل والبدائل والمرونة، بخلاف القطاع العام، ما يؤهله لتوفير التمويل اللازم للصرف على المشاريع المطلوب تنفيذها إضافة إلى سهولة توفير واستخدام التكنولوجيا المتقدمة والأساليب الحديثة في الإدارة وكلها مزايا لا تتوفر بالمستوى المطلوب في مؤسسات القطاع العام في الوطن العربي في الوقت الحاضر على الأقل.

ثم أن تطلع القطاع الخاص إلى تحقيق الربح وجني العديد من المكاسب والمزايا إضافة إلى المنافسة الشديدة في ظل مناخات التحرير الاقتصادي وقوى السوق يمثلان الوقود الحيوي الذي يحفز القطاع الخاص إلى تقديم خدمات و منتجات بكفاءة عالية، ولعل لانعدام مزايا الربح والمنافسة في القطاع العام، كما يرى بعض الباحثين ما يقتل روح المبادرة والمبادرة لدى الموظفين العموميين الذين لا يخدمون إلا مصالحهم وأغراضهم الشخصية (5).

3-3- أسباب متعلقة بخلفية المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة

ومثل الكثير من الدول النامية، شهدت معظم الدول العربية خلال سنوات السبعينيات والثمانينات بل و التسعينيات من القرن الماضي أزمات اقتصادية خانقة أدت إلى توقف مشاريع التنمية وتردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للسواد الأعظم من مواطنيها مما

حتم على هذه الدول اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والدول المانحة وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي طالبة العون والمساعدة في معالجة هذه الأزمات وتزامن ذلك مع صعود حزب المحافظين في بريطانيا والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية وتبنى كل منهما سياسة الليبرالية الجديدة التي تتعلق بتطبيق سياسات العولمة والتحرير الاقتصادي كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وقد لعب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أدواراً مفصلية في تشجيع ودعم وترويج سياسة خصخصة المؤسسات العامة وفي تصميم آليات وبرامج وشروط تنفيذ الخصخصة والتي أصبح تبنيتها وتطبيقها أحد الشروط المعيارية المصاحبة لقروض الإصلاح الاقتصادي والمالي والهيكلية وقد ربطت هذه المؤسسات المالية الدولية تقديم أي عون اقتصادي بضرورة التقيد الصارم بتطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية تشمل على سبيل المثال، تطبيق برامج تقشف اقتصادي تتطلب شد الأحزمة على البطون، تقليص الأجهزة البيروقراطية وتمكين القطاع الخاص من لعب دور قيادي في اقتصاد السوق عبر سياسة الخصخصة والتي تشمل في سياق هذا البحث، خصخصة المؤسسات العمومية عبر قناة الأسواق المالية.

وبعبارة أخرى أكثر تحديداً يصبح تطبيق سياسة الخصخصة جزءاً لا يتجزأ من الإصلاحات الاقتصادية التي يستلزم تطبيقها قبل موافقة المؤسسات المالية الدولية والإقليمية على القروض التي تسهم في معالجة الاختلالات والأزمات التي أشرنا إليها في صدر هذه الفقرة.

أما على مستوى الإتحاد الأوروبي فقد طالبت المفوضية الأوروبية بتخصيص وتحرير جميع القطاعات التي تديرها الدولة كخطوة أولى ولازمه نحو تطبيق السوق الأوروبية المشتركة (6) كما أن اتفاقية ماستريخت قد نصت على أن أي دولة من دول الإتحاد لن تكون طرفاً في وحدة النقد الأوروبي (اليورو) ما لم تحقق خفضاً في الدين الخارجي وعجز الموازنة بمعدل 60% و3% من إجمالي الناتج القومي على التوالي (7).

كما أن منظمة التجارة العالمية التي تعمل على خفض الضرائب على الواردات ورفع كافة القيود التي تعيق تحرير التجارة، تمارس ضغوطاً شديدة نحو انفتاح جميع الدول على عوامل السوق وإشراك القطاع الخاص في كافة النشاطات التي كانت حكراً على الدولة.

وقد تطلعت الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى والتي تعمل بدعم وتشجيع من حكوماتها نحو توسيع نشاطاتها وترسيخ شبكة مصالحها في الأسواق الدولية المفتوحة على مصراعها، وقد أدت سياسة العولمة واقتصاد السوق إلى ظهور شركات عملاقة عابرة للقارات تعمل في قطاعات كانت لوقت قريب حكراً على القطاع العام وتشمل هذه الشركات على سبيل المثال لا الحصر البنوك العالمية الكبرى، شركات التأمين، شركات

المراجعة والمحاسبة، الاستشارات القانونية والإدارية والمالية وقد تمكنت هذه المؤسسات من جني أرباح طائلة وأصبحت هي الأخرى تضغط على المؤسسات المالية الدولية والحكومات المانحة لفتح المزيد من الأسواق وتهينة المناخ لدخول القطاع الخاص ولم تكون الدول العربية بالطبع بمنأى عن هذه التطورات الكونية الضاغطة مما استدعي بالتالي الدفع نحو خصخصة مؤسسات القطاع العام العربي.

ونختم هذه العنصر بالقول أن سياسة خصخصة الأنشطة الاقتصادية التابعة إلى مؤسسات القطاع العام تعتبر جزءاً لا يتجزأ من برنامج عالمي يتبناه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات الدولية ومجموعة الدول الغربية الكبرى ويهدف هذا البرنامج إلى دفع الدول النامية والفقيرة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والهيكلية كشرط أساسي لتقديم أي مساعدة مما يعني رفع الدولة يدها عن الكثير من النشاطات التي تمارسها وتركها للقطاع الخاص.

من هنا يرى بعض الباحثين انه لم يعد هناك أي مجال للعودة إلى الزمن الذي كانت فيه الحكومات العربية وغير العربية تتمتع باستقلالية تمكنها من تكييف أوضاعها الداخلية بعيداً على المؤثرات الدولية المتلاحقة (8).

ثانياً: الخصخصة عبر قناة الأسواق المالية

لقد تحولت خلال عقد التسعينات بلدان كثيرة، ومن بينها البلدان العربية من إستراتيجية اقتصادية موجهة نحو الاشتراكية، إلى إستراتيجية أقوى توجهاً وهي اقتصاد السوق، والذي تطلب منها إجراء تحويل في الإطار المؤسسي من أجل تحسين خدمة الاقتصاد السوقي، عبر الأسواق المالية، والخصخصة، والتي تشكل الأدوات الداعمة لاقتصاد السوق.

و على اعتبار أننا أفردنا العنصر الأول لموضوع الخصخصة ، فإننا نخصص العنصر الثاني هذا للأسواق المالية و ما لها من دور فعال و محوري في إنجاح عملية خصخصة مؤسسات القطاع العام في الدول العربية، و عليه فإن الخصخصة لم تأت من الفراغ، بل ولدتها مجموعة من النتائج الاقتصادية، والاجتماعية السلبية التي نشأت من بعض مؤسسات وشركات القطاع العام في العديد من الدول لاسيما بعد التأميم، كما وأنه هناك العديد من الأسباب والأهداف، التي تدفع إلى المناداة بالخصخصة للمشاريع العامة (كلاً أو جزءاً) في أي دولة، سواء كانت من الدول الرأسمالية، أو من الدول الاشتراكية، ومنها (الصين) و(كوبا)، أو من الدول النامية ومنها الدول العربية ، فالخصخصة إنما هي: وسيلة ناجحة للقضاء على العديد من المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، الناشئة عن قسم من فعاليات القطاع العام، وذلك بموجب قوانين قاسية وعادلة، بذات الوقت في ظل قضاء مستقل وعادل، لذلك فإن عملية التخصيص لا بد أن تقترن بتوفير العوامل والمنطلقات، التي

تضمن استمرارها، تحقيقاً لأهدافها الأساسية في رفع مستوى الأداء، وتحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية، والتي لا يمكن أن تتحقق بإجماع الآراء تقريباً، إلا من خلال التوجه نحو إصلاح الاقتصاد الكلي وتحريره.

1- الأسواق المالية كأداة لتطبيق سياسة الخصخصة

تلعب الأسواق المالية - فضلاً عن المؤسسات المالية - دوراً هاماً وبارزاً في أي اقتصاد متطور، عن طريق إيجاد العلاقة والارتباط بين المدخرين (عرض الأموال)، والمستثمرين (طلب الأموال)، إذ أن كفاءة وإنتاجية الاقتصاد عادةً ما تقاس بمقدار المتوفر من العرض مع طرفي العلاقة، وتظهر مهمة تلك المؤسسات في قدرتها على إدارة وتوزيع الأموال بالتمويل المباشر للمشاريع الاستثمارية القائمة والجديدة، كما هو الحال في أسواق المال، والتمويل غير المباشر عن طريق الوساطة المالية (المصارف والبنوك) لنقل الأموال من المقترضين إلى المقترضين، كما تلعب الأسواق المالية دوراً هاماً في عملية الاستثمار، وتشكل أحد مصادر توفير فرص الاستثمار، وخاصة في الاقتصاديات التي يوجد لديها سيولة غير مستغلة، وتؤثر هذه الأسواق على النشاط الاقتصادي ككل، من خلال خلقها للسيولة النقدية.

وقد بينت دراسة قامت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (9)، أن عدم وجود، وعدم إمكانية تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية، يعد واحداً من العوامل المعوقة للاستثمار في سوق مالية متطورة، في حين تساهم سوق الأوراق المالية في تنمية العادات الادخارية، من خلال تشجيع الأفراد على استثمار فوائضهم في قنوات استثمارية تؤمن لهم دخلاً إضافياً فيستطيع الفرد استثمار أمواله حسب ما يمتلك، من خلال الأسهم التي يتم تداولها في البورصة، حيث يتوجه للبورصة، ويشترى ولو سهم واحد في أي مجال استثماري يريده، كما توفر للمستثمرين درجة كبيرة من السيولة في بيع أسهمهم وقت يشاءون، كما تساهم في توفير المعلومات والبيانات المالية والاقتصادية عن الأوضاع الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، مما يمنح متخذي قرارات الاستثمار أرضية عالية لاتخاذ قراراتهم بصورة أكثر عملية، وتساهم في تحقيق الأسعار العادلة للأوراق المالية من خلال آلية السوق، وقوانين العرض والطلب، وبشكل يعكس مدى نجاح وفاعلية الشركات المدرجة في السوق.

وتساهم السوق المالية في تشجيع تأسيس الشركات المساهمة ذات الميزة المشاركة، والتي تتلاءم مع طبيعة العادات الادخارية في الدول العربية، ويعتبر قرار إقامة و تفعيل سوق الأوراق المالية و مساهمتها الفعالة و الكفوة في تحقيق و تطبيق سياسة خصخصة مؤسسات القطاع العام في الوطن العربي، من أهم قرارات الإصلاح الاقتصادي في الدول

العربية في الوقت الراهن، والهدف منه تشجيع الاستثمار وتوفير المناخ المناسب للمستثمرين، وإيجاد منافذ تتيح لهم توظيف أموالهم وتداول هذه الأموال من خلال التشجيع على إقامة الشركات المساهمة التي تشكل السوق المالية أحد مصادر تمويلها(10).

2- كيفية الخصخصة عبر قناة السوق المالية

إن الأسواق المالية تعد آلية أساسية وضرورية للإسراع بعملية الخصخصة، فسواء تم انتهاج أسلوب الاكتتاب (أو الطرح) العام أو الخاص، أو فتح رأس المال، وهو ما يندرج في إطار السوق الأولية، فإن انتعاش هذه العملية، التي تولت مهمتها البنوك، يقتضي أيضاً وجود سوق ثانوية (البورصة) تتيح إمكانية تداول هذه الأوراق لمن يرغبون في ذلك لاحقاً، ونسجل في هذا السياق أن الدول العربية لم تستبعد دور القطاع الخاص وأهميته، ولم تنكر دور الأسواق المالية، غير أن الملاحظ هو ضآلة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي فضلاً عن ذلك ما تزال مؤسسات القطاع العام (الإنتاجية والمصرفية) تؤدي دوراً اقتصادياً متواضعاً.

وعلى اعتبار أن الخصخصة في حد ذاتها ليست هدفاً، وإنما هي أسلوب لبلوغ النجاعة في الأداء الاقتصادي، من خلال تطبيق آليات اقتصاد السوق، فإنه هنا ينبغي أن يصاحب برامج الخصخصة برنامج أخرى أكبر أهمية، تتمثل في تشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة، فعمليات الخصخصة تظل مرحلة سوف تنتهي مهما طال أمدها، أما إنشاء المؤسسات فلا ينتهي، بل وهو الدلالة على نمو الاقتصاد، وهو المعبر الحقيقي عن القدرة على جذب الاستثمارات، ومن الخطأ الاعتقاد بأن المؤسسات الكبيرة التي كانت تمتلكها الدولة ينبغي أن تعوض بمؤسسات كبيرة أخرى يمتلكها القطاع الخاص، من هنا تأتي ضرورة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كسياسة في سبيل جذب الاستثمارات، تنبع من اعتبارين اثنين هما:

أ- ضعف القدرة على الاستيعاب، سواء بالنسبة إلى حجم الفرص الاستثمارية المتاحة، أو بالنسبة إلى حجم السوق.

ب- محدودية رؤوس الأموال المحلية المتاحة للاستثمار.

كما أن جذب الاستثمارات يبدأ بإعادة الاعتبار للقطاع الخاص، وتهيئة المناخ المناسب له حتى يصبح الفاعل الرئيس في الاقتصاد، فالشفافية والحرية والأمان والرواج هي المتغيرات التي تتحكم في أي قرار استثماري، ومن بين أدوات تحقيق الرواج الاقتصادي هي السوق المالية.

3- شروط نجاح الخصخصة عبر الأسواق المالية

تعتبر قوة الأسواق المالية المحلية الشرط الرئيس و الركن الركيز في إنجاز عملية خصخصة مؤسسات القطاع العام في الدول العربية محل الدراسة عبر قناة الأسواق المالية العربية و التي أخذنها في بحثنا من قبيل العينة الإحصائية و الممثلة للمجتمع الإحصائي. ذلك أنه في حالة انعدام أو ضعف الأسواق المالية لا مبرر للحديث عن خصخصة للقطاع العام عبر هذه الوسيلة الفعالة و الكفوة في الوقت ذاته.

و عليه فإن مستوى تطور و كفاءة السوق المالي يحدد ما إذا كان من الممكن تطبيق طرق معينة من طرق الخصخصة، هذه الطرق تتطلب توافر الشروط التالية و التي تعد ضرورات قبلية لضمان نجاح عملية الخصخصة عبر قناة الأسواق المالية و المتمثلة في مالي و التي نسوقها من قبيل الإجمال المغني عن التفصيل:

3-1- سوق مالي محكم.

3-2- سيولة نقدية متاحة.

3-3- مستثمرين على درجة عالية من الحذق والمهارة.

3-4- قنوات لتوزيع الأسهم.

3-5- عدد كبير من المستثمرين يرغبون في شراء الأسهم.

و عليه فإن توفير الشروط سالفة الذكر هو المحك الوحيد و الأكيد على نجاح تطبيق سياسة الخصخصة للمشروعات التابعة للقطاع العام في الوطن العربي و ذلك عبر قناة الأسواق المالية العربية.

ثالثاً: تجارب الدول العربية في الخصخصة عبر الأسواق المالية

و غني عن البيان أن الدول العربية و خاصة الخليجية منها تمتلك أسواق مالية على قدر مهم من الأهمية، سامت فيها عوامل البيئة الاقتصادية المصاحبة و البنية السياسية المناسبة على إنجاز برامج و سياسة الخصخصة عبر الأسواق المالية.

1- دور الأسواق المالية العربية في إنجاز عملية الخصخصة

استمرت أسواق الأوراق المالية العربية في لعب دورها والرامي إلى إنجاز عمليات الخصخصة التي تنفذها الدول العربية المعنية، ففي تونس، قررت السلطات المختصة خلال النصف الأول من عام 2001 عرض عشر شركات للبيع كما قررت فتح قطاع الاتصالات للقطاع الخاص.

وفيما يخص القطاع المالي، تم اختيار مصرف استثماري لبيع حصة الحكومة في مصرف الاتحاد الدولي للبنوك والذي تشارك الخطوط الجوية التونسية في رأسماله بمقدار 0.25% والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة 13.5% والحكومة بنسبة قدرها 51.77%.

وفي الكويت، باعت الهيئة العامة للاستثمار، خلال الربع الثاني من عام 2001 نحو 113 مليون سهم من أسهمها في شركة الاتصالات عبر الاككتاب العام بقيمة إجمالية بلغت 553.7 مليون دولار. ومع تنفيذ هذه العملية وصلت حصيلة الحكومة من إيرادات الخصخصة إلى ما يقارب 3.8 مليار دولار منذ انطلاق برنامج الخصخصة.

وفي المملكة العربية السعودية، تحولت أكثر من عشر شركات من عائلية إلى شركات مساهمة عامة، وأصبحت مؤهلة لطرح أسهمها للاككتاب العام في سوق الأهم السعودي. كما أعلنت مجموعة الجريسي، التي يقدر حجم أعمالها بأكثر من مليار ريال، أنها تنوي تحويل نفسها إلى شركة مساهمة عامة من خلال طرح أسهمها في السوق المحلي بعد أن تتخذ جميع التدابير التي حددتها وزارة التجارة في هذا المجال.

وفي الإطار نفسه، أعلن مجلس الخصخصة انه علي وشك الانتهاء من الدراسات اللازمة لمشروع شبكة السكك الحديدية الجديدة والتي سوف يساهم فيها القطاع الخاص المحلي.

وفي سلطنة عمان واصلت السلطات المعنية جهودها الرامية إلى إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تطوير وتجديد قطاعات البنية التحتية حيث وقعت هذه السلطات اتفاقيات أولية مع مستثمرين استراتيجيين لبناء وتحديث محطات للطاقة في "صلالة" و"الكامل". ومن المفترض أن يتم تأسيس شركات مساهمة لهذا الغرض وان يتم طرح أجزاء من رأسمالها لاحقاً للاككتاب. ويقدر أن يكون حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع الثلاثة حوالي 820 مليون دولار.

أما في لبنان، فقد وصلت السلطات المعنية تهيئة الإطار التشريعي والمؤسسي لعمليات الخصخصة حيث أقرت قانوناً ينظم قطاع المياه تمهيداً لخصصته. كما تمهد السلطات لخصخصة قطاع الاتصالات بأكمله، كما قررت الحكومة تحويل مؤسسة الكهرباء إلى شركة مساهمة وبيع ما بين 15% و30% من رأسمالها لمستثمر استراتيجي ثم طرح بقية الأسهم للاككتاب العام من خلال بورصة بيروت.

وفي مصر، بلغت قيمة أسهم الشركات التي تمت خصصتها من خلال سوق الأوراق المالية خلال عام 2001 حوالي 146.3 مليون دولار. كما استمرت الحكومة المصرفية في تنفيذ برنامجها الرامي إلى إعادة هيكلة الشركات الخاسرة من خلال فصل الوحدات الصغيرة التي تتميز بإمكانية تحقيق الأرباح. وبصورة إجمالية، فانه وبالنسبة لخصيلة برنامج الخصخصة منذ بدايته، فقد تم بيع 185 شركة ومصنعا ذات قيمة إجمالية قدرها 3.7 مليار دولار من بينها 38 شركة تم بيع أسهمها من خلال سوق الأوراق المالية بمصر.

وأخيراً في المغرب، واصلت السلطات المعنية جهودها الرامية إلى خصخصة قطاعات الاتصالات والنقل، والمياه، والمصارف، وقد تم في هذا الإطار بيع بعض الفنادق. كما

أقدمت بعض المصارف التجارية الأجنبية مثل مصرف "باريبا" علي شراء أسهم في البنك المغربي للتجارة والصناعة لتصل حصته إلى 51.5% من رأسمال المصرف المغربي (10).

2- حصيلة الخصخصة عبر الأسواق المالية في الدول العربية

تشير البيانات المتوفرة إلى أن حصيلة الخصخصة في الدول العربية بلغت خلال الفترة ما بين عامي 1990 و2001 حوالي 17,5 مليار دولار أمريكي، كما يتضح من الجدول التالي، فمن مجرد مليونين دولار فقط تحققت في تونس عام 1990، ارتفعت حصيلة الخصخصة بصورة متصاعدة في السنوات اللاحقة إلى أن بلغت نحو 2,5 مليار دولار في عام 1997، قبل أن تتراجع بعد ذلك تدريجيا في ضوء التباطؤ الذي حدث في النمو الاقتصادي العالمي إلى أن بلغت حوالي 1,8 مليار دولار في عام 2000.

وفي عام 2001، إرتفعت هذه الحصيلة إلى نحو 3 مليار دولار، وهو أعلى مستوى تحققه منذ بدء تنفيذ برامج الخصخصة الأمر الذي يعود بصورة رئيسية إلى حصيلة الخصخصة في المغرب التي بلغت 2,1 مليار دولار وكانت نتيجة لبيع الحكومة لنسبة 35 في المائة من حصتها في شركة الاتصالات. وقد شكلت الحصيلة في المغرب حوالي 70 في المائة من مجمل إيرادات الخصخصة في الدول العربية في ذلك العام.

حصيلة الخصخصة في الدول العربية 1990-2001 (مليون دولار)

| المجموع | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | 1994 | 1993 | 1992 | 1991 | 1990 | |
|---------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|------|------|------|----------|
| 5,206 | 2,104 | - | 1,163 | 92 | 716 | 271 | 240 | 347 | 273 | - | - | - | المغرب |
| 5,186 | 294 | 718 | 857 | 539 | 855 | 1,150 | 262 | 393 | 118 | - | - | - | مصر |
| 3,964 | 537 | - | - | 345 | 835 | 898 | 1,097 | 252 | - | - | - | - | الكويت |
| 1,049 | - | 781 | 107 | 102 | 33 | 11 | 15 | - | - | - | - | - | الأردن |
| 975 | 89 | 313 | 58 | 364 | 3 | 36 | 32 | - | - | 61 | 17 | 2 | تونس |
| 1,166 | - | - | 46 | 772 | 38 | 21 | 212 | 42 | 26 | 9 | - | - | دول أخرى |
| 17,546 | 3,024 | 1,812 | 2,231 | 2,214 | 2,480 | 2,387 | 1,858 | 1,034 | 417 | 70 | 17 | 2 | المجموع |

المصدر: قاعدة بيانات لدى البنك الدولي، والنشرة الفصلية التابعة لصندوق النقد العربي.

وتعتبر المغرب ومصر والكويت وتونس والأردن من الدول العربية الرائدة في مجال الخصخصة من حيث الإيرادات، حيث بلغت إيراداتها حوالي 93 في المائة من مجمل إيرادات الخصخصة في الدول العربية. وقد بلغت نسبة إيرادات الخصخصة في كل من المغرب ومصر حوالي 30 في المائة من مجمل إيرادات الخصخصة في الدول العربية وبلغت نسبة إيراداتها في الكويت حوالي 23 في المائة ونسبة الإيرادات في كل من الأردن وتونس حوالي 6 في المائة من مجمل الإيرادات في الدول العربية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من كبر حجم إيرادات الخصخصة في مصر فإن هذه الإيرادات شكلت حوالي 7 في المائة فقط من متوسط الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1990 و2001، في حين أن إيرادات الخصخصة في الكويت شكلت نحو 14 في المائة من

متوسط الناتج المحلي الإجمالي وشكلت إيرادات الخصخصة في الأردن حوالي 12 في المائة من متوسط الناتج المحلي الإجمالي.

والجدير ذكره أن برنامج الخصخصة في المغرب كان قد أنطلق في عام 1989 حين صادقت الحكومة على القانون رقم 93 الذي أذن ببيع 112 مؤسسة، منها 37 مؤسسة فندقية و75 مؤسسة تعمل في قطاعات مختلفة. وفي عام 1994، أضافت الحكومة إلى هذه اللائحة مؤسستين لتكرير البترول. ومنذ بداية تنفيذ برنامج الخصخصة، وحتى نهاية عام 2001، تمت خصخصة حوالي 65 مؤسسة، من بينها 26 فندقاً بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 5,2 مليار دولار. وقد شكلت إيرادات خصخصة قطاع الاتصالات قرابة 61 في المائة من مجمل إيرادات الخصخصة، وتشمل حصيلة بيع الحكومة لنسبة 35 في المائة من حصتها في شركة الاتصالات إلى شركة فرنسية مقابل 2,1 مليار دولار في عام 2001، كما سبقت الإشارة إليه، بالإضافة إلى الرسوم التي حصلت عليها في عام 1999 مقابل منحها ترخيصاً لشركة أجنبية أخرى لتوفير خدمات الهاتف النقال والتي تقدر بحوالي 1,1 مليار دولار.

وفي مصر، بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة عام 1991 مع صدور القانون رقم 203 الذي حدد قائمة تضم 314 شركة تعمل في القطاع العام، تدار من خلال 17 شركة قابضة، قررت الحكومة تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص بصورة كاملة أو جزئية. وتميزت على استيعاب المعروض من الأسهم. وقد تمت خلال هذه الفترة خصخصة قرابة 116 مؤسسة بشكل جزئي أو كلي بقيمة إجمالية بلغت نحو 3,3 مليار دولار. واعتباراً من نهاية عام 1999، تراجعت وتيرة الخصخصة مع توجه الحكومة نحو خصخصة شركات تعمل في قطاعات مختلفة منها الغزل والنسيج والتشييد والصناعات الغذائية تعاني من مشكلات فنية ومالية الأمر الذي جعلها أقل جاذبية للمستثمرين. وفي عام 2000، تم خصخصة نحو 23 شركة بقيمة إجمالية بلغت نحو 718 مليون دولار، في حين تم خصخصة نحو 15 شركة فقط خلال عام 2001 بقيمة إجمالية بلغت قرابة 294 مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أن حصيلة بيع شركتين لإنتاج الإسمنت في أوائل عام 2000 شكلت نحو 70 في المائة من مجمل إيرادات الخصخصة لذلك العام. هذا، وبصورة إجمالية تم خصخصة قرابة 185 مؤسسة بشكل جزئي أو كلي منذ بدء البرنامج وحتى نهاية عام 2001 وبقيمة إجمالية بلغت نحو 5,2 مليار دولار. وقد كان من المتوقع أن تنتهي الحكومة في تنفيذ برنامج الخصخصة في نهاية عام 2002 إلا أن التباطؤ في تنفيذ البرنامج أرجأ هذا الموعد إلى أجل غير محدد.

وفي الكويت، نشأت المساهمة الحكومية الكبيرة في أسهم الشركات المحلية نتيجة لمساندة الحكومة للأنشطة الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى استثمارها لعائدات البترول. وقد توسع نطاق هذه المساهمة بصورة أكبر نتيجة لتدخل الحكومة مرتين في سوق

الأوراق المالية، أولهما في أعقاب أزمة عام 1976، والثانية بعد انهيار سوق المناخ في عام 1982. وقد بدأ بتنفيذ برنامج الخصخصة في الكويت في عام 1994 مع قيام الهيئة العامة للاستثمار ببيع الأسهم المملوكة للدول في الشركات المحلية في سوق الأوراق المالية بالإضافة إلى حصصها في شركات أخرى غير مدرجة. غير أن ضعف القدرة الاستيعابية لسوق الأوراق المالية أدى إلى إبطاء مسيرة الخصخصة.

ومنذ أوائل عام 2001، أخذ برنامج الخصخصة بالتسارع إذ مثل إعلان الحكومة عن خطتها الخمسية التي يشارك فيها القطاع الخاص مشاركة فعالة دفعة إيجابية للبرنامج حيث أعلنت الحكومة عن عزمها خصخصة 70 مؤسسة تعمل في قطاعات مختلفة، كما باعت جزءاً من أسهمها في شركة الاتصالات. هذا، وقد تم منذ بدء تنفيذ برنامج الخصخصة في عام 1994 وحتى نهاية عام 2001، بيع جزء أو كل حصص الدولة في حوالي 33 مؤسسة وبقيمة إجمالية بلغت حوالي 4 مليار دولار أمريكي. وتمتلك الحكومة حالياً أسهم في نحو 21 شركة مدرجة في البورصة وتتراوح حصتها من القيمة السوقية لهذه الشركات ما بين 5 في المائة في بعض منها إلى 88 في المائة في بعضها الآخر. وتقدر القيمة السوقية لحصة الحكومة في هذه الشركات بنحو مليار دولار، أي ما يمثل حوالي 15 في المائة من القيمة السوقية الإجمالية للشركات المدرجة في البورصة. والجدير ذكره أن قرابة 70 في المائة من القيمة السوقية لحصة الحكومة تتمثل في أسهم الحكومة في ثلاث شركات هي بنك الكويت والشرق الأوسط وبيت التمويل الكويتي وشركة الاتصالات المتنقلة.

وفي الأردن، بدأت الخصخصة في عام 1996 وبلغت حصيلتها حتى نهاية عام 2001 حوالي مليار دولار. وعلى الرغم من صغر حجم برنامج الخصخصة في الأردن مقارنة ببعض الدول الأخرى، إلا أنه يعتبر من أنجح البرامج في الدول العربية نظراً للسرعة التي تم فيها تنفيذه. فقد قامت الحكومة خلال الفترة ما بين عامي 1996 و2001 ببيع أسهمها في 21 شركة تمتلك فيها 5 في المائة أو أقل من الأسهم، و12 شركة تمتلك فيها بين 5 و10 في المائة من الأسهم، و11 شركة تمتلك فيها أكثر من 10 في المائة من الأسهم. ويتوقع أن ينتهي تنفيذ برنامج الخصخصة في الأردن في نهاية عام 2002.

أما في تونس، فقد بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة في عام 1989 إثر مصادقة مجلس النواب على القانون رقم 9-89. وقد تميزت تجربة تونس بانطلاقها في مراحلها الأولى من غير الاعتماد على قائمة منشورة بالمؤسسات المرشحة للخصخصة نظراً لحرص الحكومة على عدم تحويل اهتمام المستثمرين في المشاريع الجديدة إلى المؤسسات المزعم تخصيصها. ومع تقدم برنامج الخصخصة، عدلت الحكومة سياستها فحددت في عام 2000 برنامجاً يشمل 44 مؤسسة عامة يراد خصصتها، منها بورصة تونس والخطوط التونسية وشركة التأمين وبنك الاتحاد و20 شركة صناعية وعدة شركات عقارية وعدد من الفنادق.

ومنذ بدء البرنامج وحتى نهاية عام 2001، تمت خصخصة حوالي 138 مؤسسة عامة وبمبلغ إجمالي يقدر بحوالي مليار دولار أمريكي. وتجدر الإشارة إلى أن حصيلة بيع أربع شركات متوسطة الحجم لإنتاج الإسمنت في الفترة ما بين عامي 1998 و2001 تشكل أكثر من 50 في المائة من مجمل إيرادات الخصخصة في حين تتكون باقي الإيرادات من حصيلة بيع نحو 146 شركة صغيرة تنتمي إلى قطاعات مختلفة.

وبالنسبة إلى الدول الأخرى، فما زالت الخصخصة في مراحلها المبكرة. ففي الجزائر، كانت الحكومة قد أعلنت في بدء تنفيذ برنامج الخصخصة في عام 1995، كما تمت بعض عمليات الخصخصة في عام 1996. وتمهد الحكومة حالياً للإسراع في تنفيذ برنامج الخصخصة الذي تنوي إنجازه في عام 2011. وفي السودان، تمكنت الحكومة من خصخصة حوالي 17 مؤسسة خلال الفترة ما بين عامي 1993 و1995 إلا أن الخصخصة لم تكتسب بعد زخماً كافياً. وفي لبنان، فإنه يتوقع أن يتم خصخصة بعض المؤسسات العامة التي تعتبر أصلاً قليلة العدد بالمقارنة بالدول العربية الأخرى قبل نهاية 2002 نظراً لحاجة الدول الماسة إلى الإيرادات المتوقعة أن تؤول إلى الحكومة نتيجة الخصخصة. ومن ناحية أخرى، يجري في كل من السعودية وعمان وقطر والإمارات إعداد القوانين والدراسات اللازمة للمضي في خصخصة مرافق البنية التحتية وغيرها من المؤسسات العامة. وكانت قد تمت خصخصة بعض مرافق البنية التحتية، خصوصاً في مجال الطاقة، في كل من عمان وقطر والإمارات. (11)

خلاصة و توصيات

و في ختام عرضنا لموضوع الدراسة و المتمثل في سياسة الخصخصة لمؤسسات القطاع العام في الوطن العربي عبر قناة الأسواق المالية العربية و ذلك من خلال الكشف عن المبررات و البحث عن شروط النجاح ، فضلاً عن استلهام الدروس المستفادة من بعض التجارب العربية ذات الصلة ، فإننا نسجل أن الخصخصة أكثر من ضرورة بالنسبة للمؤسسات العاجزة عن مواكبة التطور في التسيير و التكنولوجيا ، فضلاً عن أنها- الخصخصة- يجب أن تتلاءم طرق تطبيقها مع البنية الهيكلية للاقتصاد المعني.

كما أن الخصخصة عبر قناة الأسواق المالية هي من أنسب و أحسن الطرق للخصخصة لأنها تمثل قمة الشفافية و العدالة و الوضوح في ما يتعلق ببيع أصول القطاع العام للقطاع الخاص.

و عليه فإننا نورد التوصيات التالية و التي نراها من الأهمية بما كان لضمان تسيير أفضل لسياسة الخصخصة و كذا للحصول على نتائج إيجابية منها خاصة في ما يتعلق بتطبيق الخصخصة عبر قناة الأسواق المالية .

- 1- تطبيق نظام الشفافية و الوضوح و العدالة حقيقي وفعال في الأسواق المالية العربية مع توفر كافة الموارد المالية والبشرية والفنية والتقنية وكافة المعينات اللازمة لخلق بيئة مالية عربية حديثة وديناميكية وجاذبة لكافة الاستثمارات والمستثمرين.
- 2- تبني سياسة خصخصة مؤسسات القطاع العام في الوطن العربي عبر قناة الأسواق المالية العربية وتشجيعها ودعمها، شريطة إجراء دراسات مكثفة تتضمن الجدوى الاقتصادية للمشروع وأثاره وتبعاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية قبل اتخاذ أي قرار بالخصخصة .
- 3- توفر شروط المنافسة العادلة والحررة والشفافية عند طرح المؤسسات العمومية للخصخصة للقطاع الخاص عبر السوق المالية مع ضرورة توفر آليات المراقبة والمتابعة والرصد والمحاسبة في حالة الإخلال بشروط العقود المبرمة وذلك لضمان تحقيق المصلحة العامة وتجويد الأداء.
- 4- إصدار التشريعات القانونية التي تحمي حقوق المستثمرين وتوفر من الحوافز التشجيعية والضمانات القانونية ما يجذب القطاع الخاص نحو اقتناء مؤسسات القطاع العام و أسهمه المطروحة في البورصة لخصخصتها.
- 5- ينبغي على القيادات العليا السياسية والتنفيذية، على المستوى المركزي والمحلي، متابعة ومراقبة ورصد تنفيذ مشاريع الخصخصة عبر الأسواق المالية حتى لا يعيق البيروقراطيون وغيرهم، من الذين يخافون التغيير، تطبيق هذه التوجهات(حالة الجزائر).
- 6- تبادل الخبرات والتجارب بين الأسواق المالية العربية في موضوع تطبيق سياسة الخصخصة عبر قنواتها والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة ذات الصلة.
- 7- توفير كوادر وطنية على مستوى كل قطر عربي مؤهلة تأهيلاً عالياً لتنفيذ سياسة خصخصة مؤسسات القطاع العام عبر قناة الأسواق المالية عن طريق التدريب المستمر والتعليم المتواصل و التأهيل.
- 8- تطبيق إصلاحات جوهرية وحقيقية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والقانونية والتنظيمية لأجل تهيئة المناخ المناسب والصحي لجذب الاستثمار والمستثمرين لشراء مؤسسات القطاع العام المعروضة للخصخصة عبر قناة الأسواق المالية .
- 9- ضرورة تطوير الأسواق المالية العربية القائمة و إنشاء أخرى حتى يتم تداول الأسهم بالأسعار المنطقية وبالشفافية المطلوبة وبالسرية المناسبة.
- 10- ضرورة استكمال الأطر التشريعية والمؤسسية قبل البدء بعملية الخصخصة عبر قناة الأسواق المالية، منعا من استحواذ مجموعة معينة من أفراد المجتمع ذوي

المقدرة المالية العالية، أو بعض المؤسسات الخاصة على المؤسسات العامة التي سيتم خصصتها، والتحكم بأسعار البيع بما لا يتلاءم مع القيمة الحقيقية لأصول وموجودات تلك المؤسسات في البورصة مما يؤدي إلى رفع تكلفة الخصخصة على خزينة الدولة. (12)

11 -حسن استخدام عوائد الخصخصة من قبل الحكومة، و ذلك بتحديد أهداف مسبقة للعوائد التي يمكن الحصول عليها من خلال الخصخصة ،مثل معالجة مشكلة مديونية خارجية أو تخفيف من أعباء الدين الداخلي أو غيرها من الأهداف مع التركيز على الأهداف الإجتماعية رفعا لرفاهية المواطن العربي و بما ينسجم مع أولويات كل دولة. (13)

الهوامش و الإحالات

- (1) - هانس بيتر مارتن وهارالد شومان: فسخ العولمة - ترجمة د.عدنان عباس علي، عالم المعرفة، 238 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998م ، ص: 201 - 203.
- (2)- عفيفي، أمل صديق: الخصخصة في مصر - توصيف وتقييم (ترجمة جمال عبد المقصود)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003 ص 18-24.
- (3) - عفيفي- نفس المصدر - ص 24-25.
- (4)- Martin Brendan: Privatization of municipal services, working paper, ILO Geneva 2001.
- (5)- Martin, B. op cit pp 16-17
- (6)- فسخ العولمة مصدر سابق ص 243.
- (7)- السيسي صلاح حسن: الاتحاد الاوروبي والعملة الاوروبية الموحدة (اليورو) السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح) : عالم الكتب، القاهرة 2003م ص 19.
- (8)- فسخ العولمة، مصدر سابق 386.
- (9)- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، القاهرة 2004.
- (10)- زينب حسين، عوض الله، 1998-الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، ص80.
- (10)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002.
- (11)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات .
- (12)- العمري، عمرو هشام العمري: الآثار المالية للخصخصة في ظل التحولات الاقتصادية، العدد 22 ، حزيران 2005، مجلة علوم إنسانية ، ص 18.
- (13)- المرجع السابق.